

النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية

أولاً: تعريف النظرية الليبرالية

التيار الليبرالي في العلاقات الدولية هو من بين اهم التيارات التحليلية استخداما في تفسير العلاقات الدولية الراهنة حيث يعتبر تيارا منافسا للتيار الواقعي و يعد من التيارات المهيمنة main stream في الميدان النظري، ينطلق الليبراليون في تصوراتهم للعلاقات الدولية من مبادئ الفكر الليبرالي عموما القائمة على الحرية و المساواة و الفردية، و قد شهدت الليبرالية في تطورها العديد من الأجيال و المقاربات المختلفة الطروحات.

ثانياً: نشأة و تطور الفكر الليبرالي في العلاقات الدولية:

تعتبر الليبرالية مذهباً سياسياً عاماً ساد الفكر السياسي الغربي خصوصاً في أوروبا منذ عصر التنوير خلال القرنين السابع عشر و الثامن عشر، و قد تم تضمين مثلها و مبادئها في البيانات السياسية الكبرى مثل إعلان الاستقلال الأمريكي و قوانين الحقوق الفرنسية و الأمريكية... التي أكدت على احترام الحريات السياسية و المدنية كحرية الفكر، التعبير ، الاجتماع... حيث يتمحور الفكر الليبرالي حول فكرتي الحرية و المساواة بين الأفراد، و يؤكد الليبراليون:

سياسياً على ضرورة تحرير الفرد من سيطرة الدولة، من خلال التأكيد على الحريات السياسية، دعم قيام الأنظمة الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان...

أما اقتصادياً فيؤكد الليبراليون على رأسمالية السوق كإستراتيجية لضمان رفاهية المجتمع و التوزيع العادل للثروة، داخليا و ينعكس ذلك على علاقات الدولة الخارجية حيث أن التجارة الحرة و رفع القيود على الاستثمار من شأنه تمتين العلاقات السلمية بين الدول و تحقيق الانسجام بينها و بالتالي ستكون قاعدة لتحقيق السلام عالمياً.

و في إطار العلاقات الدولية مثلت الليبرالية التحدي الأساسي لأفكار الواقعيين، حيث يؤمن الليبراليون من جهة بالطبيعة الخيرة للإنسان الذي يميل للتعاون مع غيره، و من جهة ثانية يرون

بإمكانية تحقيق السلام انطلاقاً من ميل العلاقات بين الأفراد و المجتمعات و الدول للطابع التعاوني السلمي حيث تصبح الحرب حالة استثنائية في التفاعلات الاجتماعية و السياسية للأفراد و الحكومات.

طرح أفكار الليبراليين في البداية من خلال مؤلف لكل من جوزيف ناي و روبرت كيوهن بعنوان: "العلاقات العبر وطنية و السياسة الدولية" Transnational Relations and World Politics ركزا من خلاله على دور الفواعل العبر وطنية و دورها في السياسة الدولية كفواعل جديدة لا يمكن إهمال دورها في العلاقات الدولية، ففي ظل انفتاح الدولة على عالمها الخارجي و في إطار شبكة العلاقات التي تنسجها مع باقي الأطراف برزت الفواعل العبر وطنية كفاعل هام قد ينافس الدولة في السياسة الدولية مثل: حركات التحرر، شركات متعددة الجنسيات، اتحادات التجارة، كمراكز الدراسات...

أصول الفكر الليبرالي في العلاقات الدولية: تعود الأصول الفكرية للنظرية الليبرالية في العلاقات الدولية إلى مجموعة من الأعمال و الفلاسفة على غرار:

الفلسفة الليبرالية الفردية لجون لوك: و التي أكد من خلالها على ضرورة احترام حريات الفرد الأساسية و اعتبارها حقوقاً طبيعية لأي إنسان لعل أهمها حق الملكية الخاصة و لا يمكن لأي سلطة وضعية أن تحرمه منها، أكثر من ذلك فعلى الدولة حسب جون لوك أن تكون لها القدرة على سن القوانين من أجل حماية هذه الحقوق و الحريات و صيانتها.

الفلسفة الليبرالية التجارية: و التي طرحت من خلال أفكار آدم سميث و جوزيف شومبيتر اللذان دعيا إلى ضرورة تحرير التجارة داخلياً من خلال رفع يد الدولة عن الاقتصاد و خارجياً من خلال السياسات التجارية الحرة بين الدول في إطار ما سموه بالدولة الحارسة.

الفلسفة الليبرالية المؤسساتية: من خلال أفكار امينويل كانط الذي دعا من خلال مؤلفه "مشروع للسلام الدائم" إلى إقامة مؤسسات دولية ترعى السلم العالمي.

ثالثاً: الافتراضات الأساسية للنظرية الليبرالية: يتفق الليبراليون على مجموعة من الافتراضات نذكر أهمها:

- الإنسان خير بطبعه ميل للتعاون، و قادر على تبادل المنافع مع الغير.

- الحرب ليست شيئاً حتمياً، ويمكن تخفيض معدلات وقوعها من خلال استئصال الظروف الفوضوية التي تشجع الحروب
- الحروب وعدم المساواة هي مشكلات دولية وتتطلب جهوداً جماعية ومتعددة الأطراف من أجل إزالتها وليس فقط الاكتفاء بالجهود الفردية.
- المجتمع الدولي يجب أن ينظم مؤسسياً عن طريق المؤسسات الدولية من أجل إزالة الفوضى التي تجعل من مشاكل دولية مثل الحرب ممكناً.
- الإيمان بمبدأ الانسجام الطبيعي للمصالح بين الدول، فعندما تقوم الشعوب والدول بحسابات رشيدة لمصالحهم ويتصرفون من هذا المنطلق، فعندئذ تتطابق المصلحة القومية مع المصلحة الدولية وتكون شيء واحد.
- التشديد على وضع إجراءات قضائية صارمة لفض النزاعات الدولية و تسويتها وفق القانون الدولي، حيث إن حكم القانون ينطبق على الدول مثلما ينطبق على الأفراد.
- أكد الليبراليون على مبدأ "الأمن الجماعي" بين الدول كآلية لتنظيم العلاقات الدولية و من شأنه أن يحل محل المساعدة الذاتية التي طرحها والتر في إطار الواقعية الجديدة.

رابعاً: اتجاهات (مقاربات) الليبرالية في العلاقات الدولية:

في مجال العلاقات الدولية اهتم الليبراليون بتحليل العلاقات الدولية من منظور إمكانية تحقيق السلام ما بين الدول و الذي يتحقق حسبهم من خلال مجموعة من الآليات التجارية، السياسية و المؤسساتية و عليه اختلفت طروحات الليبراليين التي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مقاربات أساسية:

مقاربة الاعتماد المتبادل:

يعرف الاعتماد المتبادل بأنه "ظاهرة عبر قومية معقدة تتضمن أنماط تفاعلية متعددة القطاعات بين الدول، ينتج عنها درجة عالية من حساسية التفاعلات بين أطرافه، كما ينتج عنها درجة عالية من قابلية هؤلاء الأعضاء للتأثر بالقوى والأحداث الخارجية"، و قد يكون الاعتماد المتبادل القاعدة

الأساسية للتكامل الإقليمي بين الدول في مختلف القطاعات. و قد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كثافة في علاقات الاعتماد المتبادل بين مختلف الدول في العديد من الأقاليم و قد كانت اللبنة الأساسية للعديد من التكاملات الإقليمية التي شكلت فيما بعد على غرار الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي دفع بالمتخصصين على المستوى التنظيري لتسليط الضوء على هذه الظاهرة من حيث مسبباتها أطرافها و نتائجها.

و قد كانت المحاولة الأولى نظريا من خلال أبحاث كل من جوزيف ناي و روبرت كيوهن اللذان أسسا لما يسمى بمقاربة الاعتماد المتبادل المعقد في العلاقات الدولية كأحد اتجاهات الليبرالية التجارية و ذلك ضمن مؤلفهما "القوة و الاعتماد المتبادل" **power and interdépendance** سنة 1977.

اعتقد المؤلفان أن مقتربهما حول **الاعتماد المتبادل** يعتبر طرح بديل للطرح الواقعي في فترة سميها ب: **الاعتماد المتبادل المعقد complex interdependence**، الذي يتوافق مع أسس التحليل الليبرالي. و تتحدد أهم مميزات السياسة الدولية في ظل الاعتماد المتبادل المعقد في ثلاث خصائص أساسية:

1. : وجود قنوات متعددة للاتصال تربط بين المجتمعات **multiple channels connect societies** مثل الاتصالات الرسمية و غير الرسمية بين النخب السياسية، المنظمات العبر وطنية(مثل البنوك)، و تتحدد هذه القنوات في ثلاث أشكال أساسية: علاقات بين الدول **interstate relations**، علاقات عبر الحكومات **transgornmental relations**، علاقات عبر وطنية **transnational relations**.

2. غياب الهرمية بين الملفات و القضايا: فأجندة العلاقات بين الدول تتكون من قضايا و ملفات متعددة و متنوعة و هي غير مرتبة بطريقة هرمية من المهم للأهم، حيث تختلف طبيعة الأجندة و القضايا التي تحويها حسب طبيعة العلاقات التي تربط الدول، و غياب الهيراركية (الهرمية) تجعلنا نقر بغياب هيمنة قضايا الأمن و القضايا العسكرية مثلما يفترض الواقعيون. هذا مقابل بروز قضايا أخرى هامة مثل القضايا الاقتصادية و قضايا الطاقة و البيئة....

3. تراجع دور القوة العسكرية في العلاقات الدولية: خصوصا بين الدول المتجاورة جغرافيا و التي ترتبط فيما بينها بعلاقات الاعتماد المتبادل المعقد حيث لا يمكن استخدامها من اجل حل الخلافات الاقتصادية بين الدول.

مقاربة السلام الديمقراطي:

و تسمى كذلك بجوهر المذهب الليبرالي الجديد أو السلام الليبرالي حيث بدأ الحديث عن هذه الأطروحة في ثمانينات القرن العشرين قبل سقوط الإتحاد السوفيتي و تتمحور حول العلاقة بين كل من السلام و الديمقراطية لكن يشار إلى أن أفكار هذا المقترح تعود إلى دراسات كانط حول السلام الدائم أين افترض من خلال مؤلفه "مشروع للسلام الدائم" بأن الدول الليبرالية لا تحارب بعضها البعض، بالرغم من أنها قد تدخل في حروب ضد دول أخرى.

و يتفق مؤسسو المقترح أن السلام بين الدول الديمقراطية الليبرالية يرجع لثلاث أسباب أساسية:

1. **على المستوى المحلي** فإن النظم الديمقراطية تتيح للأفراد الاطلاع و الانخراط في الحياة السياسية حيث يصبح واعيا لكل الأحداث خصوصا فيما يتعلق بقرار الحرب يتطلب الحصول على الموافقة الشعبية في الدول الديمقراطية نظرا لتكلفته المالية و البشرية.
2. **على المستوى الدولي** فان تطبيق القانون الدولي يتيح للدول المعرفة بحقوقها القائمة على الاحترام و عدم التدخل في شؤون الغير.
3. **على مستوى العلاقات بين الدول** فإن العلاقات التجارية التي تربط بين الدول تجعل الهدف الأساسي لأي دولة يتمحور حول ضمان الرفاه الاقتصادي و الحفاظ على العلاقات الطيبة مع الشركاء التجاريين.

في فترة نهاية الحرب الباردة و ما تبعها كتب فرانسيس فوكوياما باحث أمريكي ذو أصول يابانية حيث في مؤلفه "نهاية التاريخ و خاتم البشر" سنة 1992 أن الدول الليبرالية أكثر استقرارا داخليا و أكثر مسالمة في علاقاتها الدولية. حيث كمحاولة منه لتوصيف عالم ما بعد الحرب الباردة خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أعلن من خلال مؤلفه ما سماه بنهاية الحراك الاجتماعي البشري و ذلك بانتصار نموذج الليبرالية الديمقراطية على اثر انهيار و تفكك المعسكر الشيوعي و انتصار الفكر الليبرالي الديمقراطي .

و يعتقد فوكوياما بأن انتشار الليبرالية السياسية من شأنه أن يحقق الاستقرار و الأمن داخليا و خارجيا في الدولة و العالم ككل من خلال تفادي وقوع الحروب بين الدول ذلك أن السبب الأساسي للحروب هو الرغبة في تحقيق الاعتراف و التقدير، و بما أن الليبرالية تعمل على إلغاء العلاقة بين السادة و العبيد و ذلك من خلال تحويل عبيد الماضي إلى سادة أنفسهم هذا داخليا، و نفس التحليل ينطبق على العلاقات بين الدول، و يقول في هذا الإطار أن: "العالم الذي تكون كل الدول فيه ديمقراطيات ليبرالية، سيقبل فيه حتما الحافز إلى الحرب حيث أن كل الدول ستتبادل الاعتراف بشرعية الدول الأخرى".

مقاربة الليبرالية المؤسساتية:

تعتبر أفكار إمينويل كانط الأصل في التأسيس لما يسمى بالمؤسساتية الليبرالية حيث دعا إلى إقامة ما سماه بالفدرالية السلمية The pacific federation التي تعمل على تكثيف علاقات الاعتماد المتبادل بين الدول و التي من شأنها تحقيق السلام في النهاية حيث يعتبر كانط كل من الأنظمة الديمقراطية، الاعتماد الاقتصادي المتبادل، المنظمات الدولية و القانون الدولي كآليات لتجاوز المعضلة الأمنية دوليا.

و يؤكد أنصار الليبرالية المؤسساتية على إمكانية تعزيز السلم العالمي من خلال إنشاء المنظمات الدولية على غرار البنك الدولي و منظمة الطاقة العالمية... و التي من شأنها إعادة توجيه السلوك الأناني **selfish behavior** للدول الوطنية سيادة القانون و تطوير المؤسسات الدولية و الممارسات التي من شأنها أن تخفف من حدة معضلة الأمن بين الدول عن طريق المكاسب التي تحققها من التعاون مع باقي الدول.

و تتمثل أهمية المؤسسات الدولية بالنسبة للبراليين في أنها تساعد في تعزيز الميول السلمية بين الدول، كما تساعد في تقليص الآثار السلبية للفوضى الدولية و ذلك من خلال:

1. توفير إحساس بالديمومة و الاستمرار فالطابع المستمر للمؤسسات الدولية يعزز ثقة الدولة في أهدافها و وظائفها و الرغبة في الانضمام إليها.
2. توفير فرص لزيادة التبادل التجاري بين الدول.
3. توفير المعلومات و الاتصالات بين الدول الأمر الذي يقلل من حالة الشك و الريبة بينها.
4. توفير السبل الملائمة لحل الخلافات بالطرق السلمية.

و يعتبر ديفيد ميتزاني الباحث السياسي البريطاني من أهم و مطوري المقترح حيث طرح أفكاره خلال (و هو مؤسس النظرية الوظيفية الأصلية)، و التي حاول من خلالها إيجاد نظرية تؤسس لما سماه السلم و الأمن الدوليين خصوصا بعد الآثار السلبية التي خلفتها الحربين العالميتين الأولى و الثانية متفائلاً بإمكانية كسر الروابط التقليدية بين السلطة والدولة وربط المجتمعات المختلفة بشبكة من النشاطات الاقتصادية والثقافية التي تتجاوز الدولة والإقليم وتسعى إلى الكونية.